مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح الزرقاء

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته. · مسعد خلف حدادين من سكان المفرق مجهول محل الاقامة . يقتضي حضورك لمحكمة حقوق الزرقاء يـــوم السبت الواقع ١٤ ٣١٩٥٩ الساعـــة ٨ صـــباحاً للنظرني الدعوى التي اقامها عليك الناثب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غياياً.

⋄⇔• ∘**⇒**∘

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح السلط

♦

خلاصة احكام جزرائية

ثبت بالادلة الواردة مجاسرة الاظناء التالية اسماؤهم لارتكابهم الجرم المسند اليهم وتقرر حبسهم للمدة المبينة مع تضمينهم الرسوم والنفقات حكما غيابيا قابلا للاعتراض .

الرسوم والنفقات فلس دينـار	مدة الحبس	نوع الورم	المحكمة	اسم الظنين
1 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1 Y 1	حبسه ثلاثة اشهر	سبر حرف سیر میر سیر درف سرقة	الزرقاء « « « « «	حسين صالح القصص محمد عوض جابر عوض عبد الله الاسمر محمود ابراهيم محمود الجمل صلاح محمد احمد عبدالحق فائق جورج حبش بشاره كوسى عبد الوهاب عبد الجميد حرويش اسعد عبد الجواد علي احمد القيسي عمر محمد مبارك

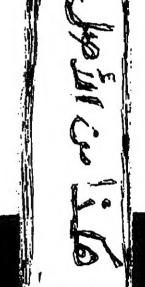
المناكة الانتقاليا شميا

عـان: الاحد ٢١ شعبان سنة ١٣٧٨ ه. الموافق ١ آذار سنة ١٥٥٩م. العدد: ١٤١٤

الغيرس

•
قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٩ : قانون موقت بتعديل قانون الاسلحة النارية واللـخائر
قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٩ : قانون موقت بتعديل قانون الطير ان المدني
قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٩ : قانون الدفاع المدني
قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٩ : قانون موقت ملحق بڨانون الميزانية العامة للسنة المالية
۱۹۵۸ ــ ۱۹۵۹ رقم (۲۳) لسنة ۱۹۵۸
قانون موقت رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ : قانون قناة الغور الشرقية

عهبه الجيشانعربي الاودبي



عى دائسين للكال ممرى المستدللارونية المفهم.

بمفتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٢/٤

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ٍ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (۱۰) لسنة ۱۹۰۹

قانون موقت بتمديل قانون الاسلحة النارية والذخائر

المادة ١ ــ يسمى هذا القانونالموقت(قانون الاسلحة النارية والذخائر المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأمع قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وجميع التعديلات الي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : _

- ١١ ــ أ ــ كل من صنع او استورد او حاز او نقل او باع او اشترى او توسط في شراء او بيع أي مدفع او سلاح اوتوماتيكي بدون رخيص بعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلتا العقوبتين ويصادر السلاح
- ب ـ كل من صنع او استورد او صدر او حاول تصدير الاسلحة النــــارية او اللـخائر بدون ترخيص يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بغرامة لا تتجاوز ثلاثماية دينار او بكلتا العقوبتين ويصادر السلاح .
- ج كل من خالف اي حكم آخر من احكام هذا القانون او اي نظام يصدر بموجب يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تتجاوز ماية دينار او بكلتا العقوبتين والمحكمة ان تأمر بمصادرة السلاح .

1904 | Y | Y

رثيس الوزراء سمير الرفاعي

فلاح المدادحه

خى دفسين للنعلى ممرى المستدللاردية الفتمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من اللستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٢/١٥٥١ .

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره وو ضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده ـــ

قانون رقم (۱۱) لسنة ۱۹۵۹

قانون مؤقت بتعديل قانون الطيران المدني

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون مؤقت بتعديل قانون الطير ان المدني لسنة١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانونواحدويعملبه من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية.

المادة ٢ ــ تلغى المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية : ــ

المادة (٩)- أــ تسجل شركات الطـــيران في المملكة الاردنية الهاشمية لــــدى وزارة العدلية بقــــرار

يصدر عنمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزيـ .

ب _ يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الغاء تسجيل اية شركة من شركات الطــــير ان المسجلة في المملكة اذا تبين له ان تسجيلها يتنافى مع المصلحة العامة وفي هذه الحالة يجب بيان الاسباب التي تدعو لهذا الالغاء ويصبح التسجيل ملغى اعتبارا من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء في قراره .

جـ ـ يحق لمجلس الوزراء عند الموافقة على التسجيل وبناء على تنسيب الوزير ان يرخص للشركة اما بتسيير واستثار خطوط دولية منتظمة او بالقيام برحلات عارضة او بكلا الامتيازين معا . كما يحق له سحب الترخيص اوالغاؤه وفي هذه الحالة يجببيان الاسباب الموجبة لذلك. د ــ يجري تسجيل السفن الجوية التابعة للشركات المرخص لهـــا بالعمل في المملكة لدى ادارة الطير ان المدني بموافقة الوزير .

ه ــ عند صدور قرار بالغاء تسجيل الشركة يصبح تسجيل السفن الجوية التابعة لها ملغى كذلك .

المادة ٣ ــ تضاف الفقرتان التاليتان برقم (٦ و٧) الى اخر المادة (١٠٩) من القانونالاصلي : ـــ ٦ ــ يقود سفينة جوية او يتركها قيد الاستعال بشهادة قابلة للطيران تكون مدتها منتهية .

٧ ــ يقود سفينة جوية باجازة طيران تكون مدتها منتهية .

1909/1/

وزير المواصلات

سمير الرفاعي

اعلان

بمفتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (92) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٦ (قانون الدفاع المدني) المنشور في العدد (١٣٠١) من الجريدة الرسمية الى مجاس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيا يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٣٥) المشار اليهويعملبالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

رئيس الوزراء

سمير اارفاعي

◆⊕○ **◇⊕**◇

نى (طىبن للنك كارى (لمسترك للارونية (لم تمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجاسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأهر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم (۱۲) لسنة ۱۹۰۹

قانون الدفاع المدني

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الدفاع المدني لسنة ١٩٥٩ (ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المادة ٢ – يقصد من الدفاع المدني اتخاذ الاجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وأملاكهم وبالم المساعدات المعتضروين من جراء أعمال العدو وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات وتحقيق انتظام العمل واطراده في المرافق العامة وصيانة التحف الفنية والأثرية الوطنية وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات ذات المنفعة العامة أو الصفة القومية من أخطار أعمال العدو .

تعني عبارة (الوزير) في هذا القيانون (وزير الداخلية) او من ينيبه عنه خطياً. تشمل كلمة (قرار) الأمر او التعليمات.

المادة ٢٠ سـ تحدث دافرة للدفاع المدني تربط بوزارة الداخلية تتولى : ـــ

أ - جميع أعمال الدفاع المدني بما في ذلك اعداد المشروعات الحاصة بهذه الأعمال وادارة الم يلزمها من أدوات ومهمات ودراسة احدث وسائل الدفاع المدني ونشرها بين الحمهود ويتقدم التواصي اللازلمة للتعويض عن الأضوار التي تسبيها أعمال العدو .

ب ـــ اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهـة الكوارث العامة في الحالات التي يقررها رئيس الوزراء ولها في سبيل ذلك ان تطلب مباشرة من أية وزارة تقديم ما يلزم من أشـــخاص ومهمـات وأدوات وان تستخدم فرق الدفاع المدني .

- المادة ٤ ــ أ ــ تقوم دائرة الدفاع المدني دون اجحاف بالصلاحيات المبينة في هذا القانون بالأعمال التالية : ١) تنظيم وسائل الإنذار من الخارات الجويـة .
- ٢) تنظيم تبادل التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وانشاء الكتائب المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة .
 - ٣) تنظيم عمليات الكشف على القنابل التي لم تنفجر ورفعها .
 - ٤) تقييد الاضاءة واطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية .
- عنزين المواد المشتعلة والمهمات والأدوات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال
 الدفاع المدني .
 - ٣) تكوين فرق الكشف عن الاشعاعات الذرية والغازات السامة و الجراثيم .
 - ٧) اقامة الحنادق والملاجيء العامة وليئة الملاجيء الحاصة بالمباني والمنشآت .
 - ٨) تعليم المدنيين طرق الدفاع المدني وتدريبهم عليها بمختلف الوسائل .
 - ب ــ يتألف جهـاز الدفاع المدني من الأقسام التالية : ــ
 - ١) قسم الرئاسة ويشمل الإدارة .
- ٢) قسم مكافحة الحريق ويشمل تكوين فرق مراقبي الحرائق لمكافحة التنابل المحرقـــة
 والحرائق البسيطة .
 - ٣) قسم الانقاذ ويشمل تكوين وتدريب فرق لانقاذ الأشخاص والأموال .
- ٤) قسم الاسعافات الأولية ويشمل تهيئة المستشفيات المختلفة وغيرها من الأماكن التي تصلح لايواء المصابين من الغارات الجوية وأعمال العدو الأخرى وانشساء مراكز للاسعاف والتطهير واعداد وحدات الاسعاف والتطهير لنقل المصابين الى هذه المراكز والمستثفيات.
 - ه) قسم مراقبي الغارات الجوية وتشمل واجباته ارشاد الجمهور ومساعدته .
- ٢) قسم الشؤون الاجتماعية وتشمل واجباته اعداد خطط اخلاء بعض المناطق والأحيساء
 من سكانها وايوائهم واغاثة المنكوبين .
 - ٧) قسم الشرطة الحاص وتشمل واجباته مساعدة قوات الأمن الداخلي .
 - ٨) قسم ازالة الأنقاض من الشوارع والممرات العامة .
 - ٩) قسمُ المواصلات وتشمل واجباته تأمين المواصلات داخل المدن وخارجهـا .
 - ١٠) وأيٰ قسم آخر يقرره الوزير .
- المادة ٥ أ يشكل مجلس أعلى للدفاع المدني من وزير الداخلية رئيساً وعضوية مدير الأمن العام وسكرتير عام رئاسة الوزراء ووكلاء وزارات الداخلية ، الأشغال العامة ، المواصلات (البرق والبريد) ، الشؤون الاجتماعية ، الصحة ، المالية ، الاقتصاد ، التربية والتعليم ، وممثل عن رئاسة الأركان ومدير الدفاع المدني العام ، ويدعى هذا المجلس الى الانفقاد كلما رأى الوزير ضرورة لذلك لوضع السياسة العامة للدفاع المدني وإبداء الرأي فيما يعرض عليه من المدني ما المدني وابداء الرأي فيما يعرض عليه من المدني وابداء المدني وابداء الرأي فيما يعرض عليه من المدني وابداء الرأي فيما يعرض عليه من المدني المدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء المدني وابداء المدني وابداء المدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء المدني وابداء الرأي فيما ويدني وابداء المدني وبداي وابداء المدني وابداء



Spin Co 1: 6

- ب ــ يكتمل النصاب القانوني لمجلس الدفاع المدني الأعلى في الأوقات العادية باجتماع خمسة أعضاء من ضمنهم الوزير او من ينيبه ، أما في حالة الطوارىء عندما يتعذر الاجتماع فيعبر النصاب القانوني كاملا اذا حضره الوزير او من ينيبه وعضوان .
- جـ ــ يعتبر مدير الأمن العام في حالة غياب الوزير ناثباً عنه ويمارس جميع صلاحياته ما لم يكن الوزير قد أناب عنه خطياً عضواً آخر .
- د _ يجوز للمجلس ان يقرر ضم من يرى ضرورة الاستعانة بهم من الحبراء دون ان يكون لهم صوت معدود في القرارات التي يصدرها .
- هـ ـــ اذا وجد في الوزارة الواحدة أكثر من وكيل عين الوزير المختص احد الوكلاء لعضويــ . المجلس .
- و ـــ لمدير الدفاع المدني العمام ان يتصل في سبيل قيامه بواجباته مع جميع الســـلطـات المدنية او العسكرية مباشرة وأن يتخذ عند الفرورة ما يراد من الاجراءات المستعجلة دون الرجوع ال الوزير او المجلس الأعلى للدفاع المدني .
- المادة ٦ يتولى ادارة المديرية العامة للدفاع المدني مدير عام مسوّول أمام وزير الداخلية عن جميع أعمـــال الدفاع المدني من النواحي الفنية والإدارية والمالية ويشرف مباشرة ضسن حدود القوانين والأنظمة على تنفيذ جميع اوامر وقرارات وتعليمات الوزير ومجلس الدفاع المدني الأعلى ويشرف على سبر العمل في جميع أنحاء المملكة .
- المادة ٧ الوزير ان يصدر ما يراه من الأوامر بصدد الاجراءات التي يجب ان تتخذها لجـــان الدفاع المدنب والبلديات والهيشات الشعبية كل ضمن دائرة اختصاصها وفي الأماكن التي ليس فيها مجالس بلدنب او قروية تنفذ تلك الأوامر من قبل السلطات الحكومية ذات الاختصاص او تحت اشرافها .
- المادة ٨ للوزير ان يصدر ما يراه مناسباً من الأوامر بصدد التدابير التي يجب ان يقوم بها أصحاب المعاهسة المعدة للتعليم وللرياضة البدنية ولاجتماع الجمعيات والمستشفيات ودور السينما والملاهي والمحال العامة للتجارة والصناعة التي تحتاج بالنظر الى طبيعة العمل فيها او وجه استعمالها الى وقاية خاصة.
- المادة ٩ تضع المجالس البلدية والمجالس القروية والمؤسسات الأخرى بالتعاون مع لجان الدفاع المدني ذات الاختصاص وعلى ضوء توصيات مدير الدفاع المدني العام مشروعات بالاجراءات والتدابير المشار اليها في المادتين ٧ و ٨ لعرضها على الوزير بواسطة مدير الدفاع المدني العام وللوزير ان يدخل عليها ما يراه من تعديل لتصبح بعدها نافذة المفعول.
- المادة ١٠ ــ مع مراعاة أحكام المادتين ١١ و ١٢ تتحمل الحكومة نفقات الاجراءات والتدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدني
- المادة ١١ تخصص المجالس البلدية والمجالس القروية بواسطة لحان الدفاع المدني اعتماداً سنوياً يمكنها من القبام بنصيبها في تنفيد تدابير الوقاية المفروضة عليها ويحدد هذا الاعتماد سنوياً بقرار من الوزير على ضوء توصيات لحان الدفاع المدني (كل ضمن دائرة اختصاصه) وتنسيب مدير الدفاع المدني العام
- المادة ١٤٠ على أصحاب الأبنية والعقبار؛ أن المشار بالنهم في المادة الثامنة ان يقوموا على نفقتهم وفي المواعب ا التي تحسدد لهم بتنفيذ الاجراءات الانشائية التي تفرض عليهم بأمر الوزير بشرط ان لا تتجادا

- التكاليف (٣٪) ثلاثة بالمئة من قيمة البناء او العقار (وتقدر هذه القيمة باعتبارها عشرة امثال الاجرة السنوية التي تتخذ أساساً لضريبة الأبنية والأراضي). وفي المناطق التي لم تفرض فيها هذه الضريبة تعتبر عشرة أمثال الأجرة السنوية المقررة بين المالك والمستأجر.
- المادة ١٣ ــ اذا لم يقم أصحاب الأبنية والعقارات او مشغلوها بتنفيذ الأعمال التي فرضت عليهم بالأوامر المشار اليها في المادة السابقة تنفذ على نفقتهم من قبل الحكومة بطلب من الوزير وتحصل النفقــات بالطرق التي تحصل فيها الأموال الأميرية .
- المادة ١٤ يجوز ان يشترط في رخص البناء التي تصدر بموجب أي قانون او نظام يتعلق بتنظيم المدن والمباني قيام المرخص له بمقتضيات الدفاع المدني واعداد أماكن خاصة تصلح لأن تكون عند الحاجة الملاجىء عامة . وتتحمل الحكومة نفقات اعداد هذه الملاجىء وتعوض اللك البناء عما يصيب بنايته من نقص في قيمتها بسبب تنفيذ ما تقدم وعلى أصحاب ومشغلي هذه المباني ان يخلوا الأماكن المعدة لتصبح الملاجىء عامة بمجرد التنبيه عليهم من السلطات المختصة . وفي حالة الخلاء هذه الأمكنة يدفع أصحابها تعويضاً عادلا للمستأجر على أساس الانجار السنوي الم يثبت المؤجر بان المستأجر كان عند عقد الايجار على علم تام بأنه عرضة لاخلاء المأجور بناء على أمر من سلطات الدفاع المدني لأمور تتعلق بالأمن ووقاية الأهلين وأموالهم .
- المادة ١٥ ــ يصدر مجلس الدفاع الأعلى تعليمات بالشروط والمواصفات بانشاء الملاجىء العامـــة وغيرها من أعمـال الدفاع المدني المنصوص عليها في المادة السابقة وتتضمن الرخصة التي تصدر من قبل السلطات المسؤولة بياناً بتلك الشروط والمواصفات .
- المادة ١٦ تتعلق المواد (٧ ١٥) بالمباني والمعاهد والمنشآت والعقارات ذات الصبغة العامة مثل دور الملاهي والمصانع والمعاهد العلمية والمستشفيات وغيرها ولمجلس الدفاع المدني الأعلى ان يضع الشروط الكفيلة بتأمين وسائل الوقاية (ملاجىء خاصة) لمنازل السكن على أساس مساحة كل منزل وعدد مشغليه . وعلى السلطات المسوولة عن تنفيذ أي قانون او نظام يتعلق بتنظيم المباني ان تبين تلك الشروط في الرخصة التي تصدرها ، واذا لم يقم صاحب البناء بتنفيذ تلك الشروط تقوم السلطات المذكورة بتنفيذها على نفقته بطلب من الوزير وتحصل النفقات منه بالطرق التي تحصل بواسطها الأموال الأمسيريسة .
- يتحمل مشغلو منازل السكن القائمة حالياً نفقات الملاجىء الخاصة على الأساسين المذكورين ، وفي حالة تأخرهم تقوم سلطة الدفاع المدني بالتنفيذ على نفقة الساكن وتحصل منه النفقات بالصورة التي تحصل بها الأموال الأميرية .
- المادة ١٧ ـــ للوزير ان يصدر عند الضرورة اوامر بالاستيلاء على العقارات والأبنية اللازمة لاعداد الملاجىء العامة والمستشفيات والمراكز اللازمة للاسعاف والتمريض ولكافة شؤون الدفاع المدني الأخرى . ويعوض المالك عمـا قد يصيبه من اضرار بالطريقة المبينة في المادة (٢٤) .
- المادة ١٨ للوزير ان ينشىء فرقاً من المدنيين ذكوراً واناثاً من موظفي الحكومة وخلافهم للتدرب على أعمسال الدفاع المدني ومواجهة الكوارث العامة الدفاع المدني ومواجهة الكوارث العامة المنصوص عليها في هذا القانون .

Spain Con 1.

المادة ١٩ – الوزير بناء على تواصي لجمان الدفاع المدني ان يقرر في أي وقت شاء اجراء تجارب وتمرينات على اعمال الدفاع المدني للوثوق من كفاية الوسائل الحاصة به وكل من يمتنع عن تنفيذ التدابير الحاصة بالتجارب والتمرينات المشار اليها او يعارض في تنفيذها او يحرض على ذلك يعتبر أنه ارتكب غالة الأحكام هذا القاندن.

يصدر أنظمة بتنفيذ خطة الدفاع المدني وأن يعين في تلك الأنظمة العقوبات التي توقع على من يخالفها بشرط ان لا تزيد العقوبة عن الحبس لمدة ثلاث سنوات وغرامة لا تتجاوز خمساني دينار او احدى هاتين العقوبتين. وايفاء لهذا القصد يجوز بعد التشاور مع وزيري العدلية والدفاع ان تشكل بمرسوم ملكي محاكم خاصة عسكرية او مدنية بغية محاكمة المخالفين بالسرة الممكنة على ان تجري محاكمة المخالف في جميع الأحوال موقوفاً حتى صدور الحكم ما لم نكن ظروف خاصة تستدعى تخليته بالكفائة.

ب ــ يخظر على الموظفين العموميين والأطباء والصيادلة والممرضين والممرضات والمشتغلين في موانن او مؤسسات ذات منفعة عامة والمشتغلين بصناعة او تجارة في المواد الغذائية وعمال النقل الايهجروا الجهات التي يؤدون فيها أعمالهم دون اذن كتابي من دائرة الدفاع المدني . وللوزير ان يحظر الهجرة على اية فئة اخرى تكون أعمالها ضرورية لاستقرار المعيشة ولتيب .

المادة ٢١ – تنسق العلاقة بين سلطـات الدفاع المدني وبين القوات المسلحة بأمر يصدره الوزير بالتشاور مع وذبر الدفاع يتضمن ما يلي : ـــ

أ -- واجب القوات المسلحة ازاء الدفاع المدني في الأحوال العـادية .

ب - كيفية تقديم معونة القوات المسلحة لسلطات الدفاع المدني وذلك في حالات الضرورة القصوى
 والحالات الاستثنائية والحطيرة العاجلة مع تحديد الأعمال التي تناط بالقوات المسلحة في
 هـذه الحالات .

جـ – اسس التعاون بين السلطات العسكرية والمدنية بما فيها الإدارة وسلطات الأمن والدفاع الماني
 في السلم والحرب .

المادة ٢٢ ــ يكون للموظفين اللين ينتدبهم الوزير من موظفي وزارة الداخلية وغيرها صفة رجال الأمن في تنفذ أحكام هذا القانون والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضاه ويكون لهم حق الدخول في أي وقت أب مكان لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القانون او الأنظمة او الأوامر او التعليمات الصادرة بموجبه للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام وتدوين كل محالفة لها .

المادة ٢٣ – يجوز الوزير في ظروف استثنائية أن يتخذ الاجراءات الاضافية التالية من أجل مصلحة الدفاع المدني أ وضع اليد على جميع وسائل النقل وادواتها وقطع غيارها وجميع لوازمها وتقييد بيعها وتنقلاتها وتنقلات سائقيها .

ب - وضع الند على المواد المشتعلة على اجتلاف أنواعهما وتقييد التصرف بها وكيفية تخزيها . ح – تكليف أي شخص من ذوي المقدرة لم يطلب للخدمـــة العسكرية ان يساهم في محدمات الدفاع

المدني واذا كان ذلك الشخص من ذوي المهن الحرة عليه أيضاً ان يضع الأدوات التي يعمل بها تحت تصرف سلطات الدفاع المدني .

د ـــ انتداب أي موظف حكومي للقيام بخدمة تتعلق بالدفاع المدني للمدة الضرورية .

هـ ـ تكليف أية وزارة او دائرة حكومية اخرى او بلدية او أية مؤسسة أهلية انتداب أحد مو ظفيها المسؤولين ليعمل كضابط ارتباط بين دائرته وسلطات الدفاع المدني بغية تنسيق العمل بالسرعة الممكنسة .

و - وضع اليد على مصادر المياه والكهرباء وأدواتها وجميع لوازمها وتكليف المسؤولين عن ادارة
 تلك المصادر والموظفين فيها بادارتها بصورة فعالة .

ز ــ وضع اليد على المواد الغذائية وجميع المواد الأخرى على اختلاف انواعهـا التي يعتبرها ضرورة
 لاستقرار المعيشة وتيسير الحيـاة العـادية للأهلين والقوات المسلحة وتقييد التصرف بتلك المواد
 و كمفة تخزينهـا .

ح ــ اصـدار أية قرارات اخرى تمليها مصلحة الدفاع المدني .

المادة ٢٤ ـــ للوزير ان يوُلف لجاناً من ذوي الحبرة للنظر في طلبات التعويض الناجمـة عن الاجراءات المبينــة في هذا القانون تعرض قراراتها عليه ولا تصبح نهائية الا بعد ان يصادق عليهـا .

المادة ٢٥ – بالاضافة الى موازنة الدفاع المسدني السنوية على الوزارات والسدوائر وجميع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة المنوه عنها في المواد (٧ – ١٣) ان ترصد بالتشاور مع سسلطات الدفاع المدني في موازناتها السنوية الاعتمادات اللازمة للقيام بالمشاريع الموكولة اليها من قبل مجلس الدفاع المدني الأعلى . ويجسوز للوزارات والمؤسسات ذات الاختصاص تأمين المبالغ المطلوبة لحذا الغرض من موازناتها بطريق المناقلة .

وفي حالة الطوارىء وعدم توفر المخصصات في ميزانية الدفاع المدني تعطى الأولوية في نفقات مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والبلديات والمجالس القروية والمؤسسات الأهلية على اختلاف أنواعها الى شؤون الدفاع المدني .

المادة ٧٦ – أ – يعتبر أفراد الدفاع المدني من موظفين موقتين ومتطوعين موظفي حكومة أثناء التدريب وخلال العمليات وتبعاً لذلك تسري عليهم أنظمة الموظفين من حيث العلاج والتعويض في حالمة اصابتهم بأضرار جسمانية او عقلية كنيتجة مباشرة لأعمالهم المتعلقة بالدفاع المدني . أما من حيث نظامهم الداخلي فأنهم يخضعون القوانين والأنظمة التي يخضع لحا أفراد قوة الأمن العام .

ب ــ يجوز للوزير ان يعوض أي فزد من أفراد الدفاع المدني المتطوعين على أساس دخله اليومي المعتاد اذا زادت مدة استخدامه على (٢٤) ساعة كل مرة يدعى فيهـا للخدمـة .

المادة ٧٧ – مع مراعاة أحكام المادة (٣٥) تبقى تشكيلات لجان الدفاع المدني في المدن والأقضية والنواحي كما نص عليها أمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وتعديله بأمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك اللجان منظمات ودوائر دفاع مدني تمارس صلاحبالها تحت اشراف الوزير ومدير الدفاع المدني العمام . وتقع عليها مسؤولية تنفيذ نصوص أمري الدفاع المنوه عنهما ونصوص هذا القانون وأي قرار أو نظام او تعليمات تصدر بموجبه . وتبعاً لذلك يترتب على ممسلي الوزارات والسلطات الدفاع المدني العسكرية وسلطات الأمن العمام والبلديات والهيئات الأهلية التعاون الوثيق مع جميع سلطات الدفاع المدني

Spin Collins

وبالإضافة الى ذلك يشكل المحافظون والمتصرفون في ألويتهم لجان دفاع مدني في كل قرية بطريقة تضمن تمثيل مختلف الحمائل والعشائر والعائلات بغية تأمين أكبر قسط ممكن من التعاون بسين الأهلين والسلطات الحكومية على ان تكون تلك اللجان العشائرية او القروية مرتبطة بالمحافظ او المتصرف او القائمقام او مدير الناحية المختص .

المادة ٢٨ ــ تعتبر جميع القرارات والاجراءات التي اتخذتها لجنة الدفاع المدني العمام ولجمان الدفاع المدني الأخرى المنصوص عليها في أمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٤ كما عدل بأدر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٥ سارية المفعول.

المادة ٢٩ ــ تخضع جميع فرق الاطفائية الحكومية والبلدية والأهليـة في المملـكة لاشراف الوزير ويشمل هـلما الاشراف أفراد الاطفائية وسياراتها ومعداتها وكافة لوازم مكافحة الحريق .

المادة ٣٠ – عندماً ينشأ أي خلاف حول تنفيذ أية اجراءات بموجب نصوص هذا القانون او أي نظام او أمر ار تعليمات تصدر بموجبه يشكل وزير الداخلية لجنة من الحبراء للنظر في موضوع الحلاف وبعد التصديق على تقرير اللجنة من قبله يصبح القرار نهائياً .

المادة ٣١ – أ – يجوز للوزير في حالات خاصة ان يكتني بتبليغ أي امر او تعليمات يصدرها هو او من ينيه او مجلس الدفاع المدني الأعلى او مدير الدفاع المدني العام او أية لجنة دفاع مدني بالطرف الإدارية دون نشرها في الجريدة الرسمية حيث يصبح التبليغ بهذا الوجه ساري المفعول كأنه نشر في الجريدة الرسمية بشرط ان توقع تلك القرارات والتعليمات من المرجع المختص.

ب ــ ترسل نسخة من كل أمر دفاع الى ديوان رئاسة الوزراء للاطلاع والحفظ في اضبارة خاصة على ان تنشر جميع هذه الأوامر والتعليمـات في الجريدة الرسمية متى أمكن ذلك .

المادة ٣٧ – للوزير ان يعدل او يلغي أي قرار تتخذه أية لجنة من لجان الدفاع المدني .

المادة ٣٣ ــ لمجلس الدفاع المدني الأعلى في حالة الطوارىء ان يوعز بشراء المواد والأدوات بطريق المناقصة مهما بلغت قيمتها دون ما حاجة الى التقيد بأنظمة اللوازم او المالية .

المادة ٣٤ – كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولأي نظام او أمر او تعليمات تصدر بموجبه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على خمسماية دينار او بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بكلتا هاتين العقوبتين المادة ٣٥ – تلغى المادة (٢) من أمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٤.

المادة ٣٦ ــ رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيد أحكام هذا القانون .

المحنسين بطك لال وزير الصحة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع وزير الداخلية جميل التوتونجي احمد الطراوله سمير الرفاعي فلاح المدادحة وزير الزراعة وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير التربيةوالتعليم بالوكاة رياض المفلّح وزير الاقتصاد الوطني عاكف الفائر عمد على المعبري سمعان داو د وزير الانشاء والتعمير وزبر الاشغال العامة وزير الشؤون الاحماعية وزير المواصلات عبد الله الفياض سامي حوده

بى دالحىين للسك كالمرو (لمِسْدَ للأدونية (لم ثمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١ |٢ |١٩٥٩

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في أول اجتماع يعقده .

قانون رقم (۱۳) لسنة ۱۹۰۹

قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامر

للسنة المالية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون ملحق بقانون الميزانية العامة السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٨ رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨) ويعمل به اعتباراً من بداية السنة المالية المذكورة .

المادة ٢ ــ تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الميز انية العامه للسنة المالية ١٩٥٨ / ١٩٥٩ رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ ،

المبلغ بالدينار		عنــوان الفصـــل	رقم القصل
1		النفقسات العامسة	1118
14		وزارة الاشغال العامة _ فوق العادة	۴۸
101111		مشاريع الاعمسار	٤٧
71	المجموع		

المادة ٣ ــ تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الزيادة المنتظرة في واردات الفصل الحادى عشر من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الميز انبةالعامة للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٨ رقم ٢٣لسنة١٩٥٨.

المادة ٤ ـــ رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

404/4/14

وزير إ المالية

سمعان داو د

المحشين بطسلال

رئيس الوزراء سمير الرفاعي

نحى ولحسين للكفال منكرى الممكة للكارونية الماشحية

بمقتضى الفقرة (١) من الماده (٩٤)من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ |٢ |١٩٥٩

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (۱۶) لسنة ۱۹۰۹ فانون قناة الغور الشرقية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في

المادة ٢ ــ يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينـــة

١) تعنى لفظة « السلطة » سلطة قناة الغور الشرقية .

٧) تعني عبارة « منطقة المشروع » منطقة مشروع قناة الغور الشرقية كما هي مبينة على الحارطة

٣) تعني عبارة « الوحدة او الوحدة الزراعية » قطعة ارض تروى من مياه مشروع قناة الغور الشرقية غينت حدودها كوحدة واحدة من السلطة او بأمرها .

٤) تعني لفظة n الفرد n أي شخص اردني بلغ سن الرشد غير فاقد الأهلية القانونية .

ه) تعني لفظة « العائلة » او « العائلة المزارعة » كافة أفراد العائلة الذين يعالون مجتمعين تحت ادارة فرد واحد سواء أكانوا من أصوله او فروعه وزوجاته وزوجات فروعه وخلمهم وذوي قرباه المسؤول شرعاً عن ادارة شؤونهم وإعالتهم .

٦) تعنى لفظة و المستأجر ۽ سلطة قناة الغور الشرقية .

٧) تعني لفظة « المؤجر ، الشخص المسجلة باسمه بموجب احكام هذا القانون قطعة أرض أو قطع اراض متعددة او حصص نيها تقع ضمن منطقة المشروع .

٨) تعني عبارة , المستأجر الفرعي ، رئيس العـــائلة المخصص له وحدة زراعية من الأراضي

٩) تعني لفظة « التصرف » التصرف بالأرض او الماء او كليهمـا بموجب سند تسجيل . وتعني لفظة و المتصرف ، الشخص السجلة باسمه الأرض او الماء او كليهما بموجب

١١) تعني عبارة (تصنيف الأراضي ، او « الأراضي من صنف ١ و ٢ و ٣ ، التصنيف الرسمي الموصوف في المجلمة الثالث من التقرير العام لمشروع اليرموك ووادي الأردن لسنة ١٩٥٥ او أي تصنيف لاحق تقره السلطة .

١١) تعنى لفظة و مزارع و أي مزارع يمهن الزراعة ويستغل اراضي الغير ضمن منطقة المشروع عن طريق الإيجار او الزارعة لتأمين معيشته .

المادة ٣ ــ أ ــ توسس لغـاية تخطيط وانشاء مشروع قناة الغور الشرقية وادارته وصيانتـه والقيام بكافة الأعمال المتعلقة به وبتسوية الحلافات التي تنشأ من جراء استعمال مياه لهراليرموك او مياه الأودية التي تنحدر على منطقة المشروع والينابيع التي تقع فيها والتي قد تستعمل في تنفيذ المشروع سلطة تسمى (سلطـة قناة الغور الشرقية) .

ب ــ توُّلف السلطة من مدير عام للسلطة وعضوين آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء .

جـ ــ تجتمع السلطة برآسة المدير العمام للسلطة .

المادة ٤ ــ ا ــ تعتبر السلطـة شخصاً معنوياً لها ان تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفـة ولها ان تنيب عنها في جميع الاجراءات القضائية المتعلقة بها أحد موظفي النيابة العامة او أي شخص آخر تعينه لهذا الغرضُ وتكون لها الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او أية انظمة او تعليمـات تصدر

ب ـــ ومن أجل القيام بأعمـالها كما هو مبين في هذا القـانون وفي الأنظمة والتعليمـات التي تصدر بمقتضاه تعتبر السلطة مستقلمة عن الوزارات والدوائر الأخرى غير أنها تعمل في تعاون تام مع جميع الوزارات والدوائر المختصة وتتقيد في سياستها العامة بالتعليمـات والتوجيهـات التي يصدرها اليها رئيس الوزراء .

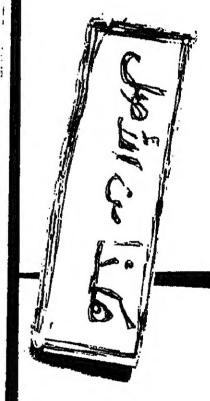
المادة ٥ ــ من أجل القيام بأعمال انشاء وادارة وصيانة مشروع قناة الغور الشرقية وتوحيد وتقسيم الوحدات الزراعية وتخصيصها وغيرها من الأعمال الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يكون للسلطــة جهـازها الحاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجري اختيارهم وتعييم وانهاء حدمهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجبابهم وحقوقهم وساثر الأمور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه السلطة بموافقة مجلس الوزراء وينشر في الحريدة الرسمية وتضمن السلطة لموظفيها الدائميين حقوق التقاعد وفقاً لقانون التقاعد الحاص بموظفي الحكومة او وفقاً لنظام تقـــاعد خاص تضعــه السلطــة بموافقة مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة [- أ ـ السلطة ضمن حدود امكانياتها المالية ان تقوم بانشاء وبناء مشروع قناة الغور الشرقية وجهاز التوزيع وانشاء مجار لضبط المياه وتصريفها وغيرها من الأعمال التي لها علالة بهذا المشروع ولها ان تضع او ان تكلف من يضع مواصفات هذا المشروع او أي جزء منه وطرح المناقصات والتعاقد مع أية شركة او فرد لبناء هذا المشروع او أي جزء منه على ان تكون غير ملزمــة بقبول ادنى مناقصة وللسلطة أيضآ صلاحية القيآم بعمليات انشاء وبتاء وصيانة وتمديد أقنيــة الري الرئيسية للأودية الحانبية المنحدرة الى منطقة المشروع على ان يقترن قرار السلطـة باحالة العطاء نهائياً بموافقة رئيس الوزراء .

ب ـــ تقوم السلطة بتعيين الحد الأعلى لكمية المياه المخصصة لكل وحدة زراعية سنوياً بالنسبة لعدد الدونمات القابلة للري ضمىن منطقة المشروع ولكمية المياه المتوفرة وبمراقبة وتوريد وتوزيع المياه ضمن منطقة المشروع والامساك عن توريد المياه لاوحدات الزراعية واسترداد الوحدات او الاستيلاء عليهـا وفقاً للأنظمـة التي تضعهـا السلطـة بموافقة مجلس الوزراء لهـذه الغـاية .

المادة ٧ ــــ أ ـــ تُقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية وتثبيتها على خرائط منطقة المشروع بالمقاييس الملائمة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكة الري الحانبية وشبكة التوزيع . . . ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات إلا بموافقة السلطة .

. ب ـــ لا يباع او يوجر للعائلة الواحدة او الفرد الواحد أكثر من وحدة زراعية واحدة .





المادة ٨ – أ – عند تعين مساحة وأشكال الوحدات الزراعية يجب ان يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة (٣٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث دونماً تقريباً من الصنف الثالث ويكون الحد الأعلى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠٠) دونم من الأراضي المروية . ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجزئة او افراز أية وحدة زراعية عينت مساحمًا بالاستناد الى هذا القانون الى قطع متعددة تقل مساحمًا عن الحد الأدنى المعين في هذه الفقرة .

ب - للمتصرفين باراض قابلة للري تبلغ مساحتها (٣٠) دُونماً او أكثر من اراضي منطقة المشروع الحق في طلب تخصيص وحدات زراعية لهم بحسب النسب التالية : _

عدد الدونمات المروية الواجب تخصصيهاللمتصرف	هدد الدونمــاتالقابلة للري الجاريالتصرف بها قبل المشروع
يخصص للمتصرف ما يعـــادل المســـاحة التي كان	۰۰ – ۳۰
بتصرف بهـــا . خصص للمتصرف (٥٠) دونماً مع ٥٠ بالله	\··-=>\
من المساحة الزائدة عن الحمسين دونماً . يخصص للمتصرف (٧٥) دونماً مع ٢٥ بالمة	a··-/·/
من المساحة الزائدة عن المائلة دونم . يخصص للمتصرف (١٥٠) دونماً مع ١٥ بالمة	10.1
من المساحة الزائدة عن الـ (٥٠٠) دونم . يخصص للمتصرف ٣٠٠ دونم .	أكبر من ١٠٠٠
ونماً فعلى السلطة ان تبيع او توجر اليه أرضاً اضافية	جـ – اذا كان المتصرف يتصرف بأقل من ٣٠ در
different and a second for the first for the line	بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة المه

اذا كان المتصرف يتصرف بأقل من ٣٠ دونما فعلى السلطة ان تبيع او توجر اليه أرضاً اضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة اليه عن الـ ٣٠ دونما تقريباً اذا كانت من الصنف الأول او الثاني وعن الـ ٥٠ دونما تقريباً من الصنف الثالث اذا كانت الأراضي تكفي لذلك .

د - تنفيذًا لأغراض هذا القانون يجب ان تكون مساحة الوحدة الواحدة التي تبيعها او توجرها السلطة الى الفرد او العائلة وفقا للتصنيف التالي :

١) الأراضي التي هي من الصنف الأول او الثاني ٣٠ دونماً تقريباً

٢) الأراضي التي هي من الصنف الثالث ٥٠ دونماً تقريباً.
 ٣) الأراضي المختلفة من الأصناف الثلاثة يجب ان لا تقل نسبة الوحدة الواحدة منها عن

الحد المبين في البندين ١ و ٢ من هذه الفقرة ومن أجـــل حساب المساحة يعتبر الدوم الواحد من الصنف الأول والثاني معادلا لمدونم واحد وسبعة أعشار الدونم من الصنف الثــالــن .

أجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع ومن أجل تفادي احداث وحدات صغيرة غير متناسقة الشكل فللسلطة ان تتجاوز عن أية زيادة او نقص في مساحة الوحدة شرط ان لا تتجاوز تلك الزيادة او ذلك النقص ١٠ بالمشة من مساحة الوحدة.

د عند وفاة المتصرف او المستأجر الفرعي ووجود أكثر من وارث واحد له يجوز السلطة ان تستولي على ما هو مسجل باسمه من الوحدات الزراعية وان تعيد تخصيصها الى من ترى فيه المقدرة والكفاءة من ورثته بالدرجة الأولى فاذا لم يوجد من تتوفر فيه المقدرة والكفاءة بين الورثة فالى غيرهم وان تعوض على الورثة وفقاً لأحكام هذا القانون حسب حصصهم الإرثية .

المادة ٩ – للسلطة وحدها حق الاستيلاء على الأراضي او حصص الماء او كليهما الواقعة ضمن منطقــة المشروع – او خارجها اذا اقتضت الضرورة ذلك لأغراض المشروع – واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالأرض او الماء إما بطريق الاستيلاء المطلق او الايجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة ولها حق تجديد الايجار لأية مدة او مدد اخرى قد تراها السلطة ضرورية ، وتنفيذاً لهذا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قيم او بدلات ايجار الأراضي التي يتقرر الاستبلاء عليها .

أ _ يجري تقدير قيم الأراضي او حصص الماء او كليهما من قبل لجنة تسمى (لجنة تقدير الأراضي) قوامها أكبر حاكم اداري في القضاء رئيساً وعضية مأموري تسجيل وزراعة القضاء ومندوب عن السلطة وعضو من المتصرفين بالأراضي التي تقع ضمن منطقة المشروع من القضاء ينتخبه رئيس الوزراء .

ب _ على هذه اللجنة ان تجري الكشف على الأراضي او حصص الماء المستولى عليهما وتقدر قيمتها ولهذه اللجنة ان تستأنس برأي الهيئة الاختيارية او رأي اي فرد كان الوصول الى مقدار قيم الأراضي بقطع النظر عن أية تحسينات في أسعار الأراضي نتجت عن انشاء مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر بعد ذلك قراراتها بالتقدير بالاجماع او بالأكثرية .

ج - على رئيس لجنة التقدير أن يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوماً في محل بارز
 من القرية التي تقع فيها الأراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة اخرى المختار .
 يحق لكل متصرف أن يعترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال المدة المعينة في أعلاه وأذا
 انقضت تلك المدة ولم يقدم أعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعاً .

الفضت تلك المدة وم يتدم الحراص على سعور ير ير يو ... و ... يقدم الاعتراض على التقدير الى رئيس لجنة التقدير الذي عليه ان يخيله الى مدير السلطة العام رئيساً وثلاثة أعضاء من ذوي الحبرة لتوديعه الى لجنة استثنافية قوامها مدير السلطة العام رئيساً وثلاثة أعضاء من ذوي الحبرة والاختصاص من كبار موظفي وزارة الزراعة والعدلية ودائرة الأراضي والمساحة وعضو رابع من أصحاب الأراضي التي تقع ضمن منطقة المشروع . يجري تعيين أعضاء اللجنة الاستثنافية من قبل رئيس الوزراء .

ه. – على اللجنة الاستثنافية ان تذهب الى موقع الأراضي او حصص الماء المعترض على تقديرها وان تبدق تجري الكشف عليها ولهذه اللجنة ان تستأنس برأي أي فرد قد ترى فائدة من خبرته وان تدقق أية وثائق او مستندات من أجل الوصول الى قيم الأراضي او حصص الماء الحقيقية بقطع النظر عن أية تحسينات في الأسعار نتجت عن مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر قراراً النظر عن أية تحسينات في الأسعار نتجت عن مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر قراراً بلك ويكون قرارها قطعياً سواء اصدر بالأكثرية ام بالاجماع . وبعتبر انعقاد اللجنة قانونياً اذا حضر الاجتماع اربعة أعضاء .

هده العيم لدى السلط على السلطة المسلطة النيقوم باعداد خرائط كادستر اثية حرائط كادستر اثية حرائل كادستر اثية المرافي مدير الأراضي والمساحة حال استلامه اشعاراً من السلطة وشبكات التوزيع وكافة المرافق المنطقة المشروع مبينا عليها حدود الوحدات والأقنية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة المرافق

تسجيل جديدة باسماء أصحاب الأراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقـــة المشروع معفاة من الرسوم واصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوابع باسم سلطة. قناة الغور الشرقية بوحدات الأراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليهما بالاستناد لآحكام هـــــذا: ط ـــ للسلطـة وحدها فقط حق شراء اية ارض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرف إ في الوحدة كليًّا ويشترط في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطـة على القيمـــة : المُقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً اليهـا قيمـة التحسينــــات التي احدثت عليهـا بمجهوده إ الحاص بعد تخصيصها اليه .

ى - يجوز للمتصرفين المسجلة بأسمائهم وحدات زراعية بالاستناد لأحكام هذا القانون ان يؤجروا الى السلطة وحدها فقط الوحدات التي لا يرغبون في استغلالها لمدة ٣٣ سنة قابلـة للتجـــديد. بطلب من السلطة وببدل ايجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف شرط ان لا يتجاوز معدل بدل الانجار ٢٥ بالمئة من المحصول غير الصافي للأرض المؤجرة في كل سنة وعلى المؤجر ان الايجار شرط ان لا يزيد الثمن عن القيمة الرأسمالية للوحدة .

العمامة والخاصة حسما عينت من السلطة وبالغاء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندان

ك ــ كافة الديون والضرائب والرسوم والأموال الأميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للأودية الحانبية الَّتِي قامت بها الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على أية أرض تقع ضمن منطقة المشروع قبل العمل بهذا القانون تنزل من القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف المدين وتدفع من السلطة الى الدائن على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة ٤ بالمئة واذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .

المادة ١٠ ــ أ ــ على السلطة ان تعين لجنة تسمى (لجنة انتقاء المزارعين) تتألف من أحد موظفي السلطة رئيسًا ومن ستة أعضاء ينتدب أحدهم من موظفي وزارة الزراعة والثاني من موظفي دائرة الأراضي والمساحة وآخر من المزارعين ذوي الحبرة في منطقة المشروع وثلاثة أعضاء آخرين يختارون من ذوي الخبرة من كبار المزارعين في القضاء الذي يجري توزيع الوحدات فيـه . تتولى هذه اللجنة اختيار المزارعين في الوحدات الزراعية حسبمًا حددت في الفقرة (د)

من المادة (٨) من هذا القانون وللسلطة حق تعديل قرارات هذه اللجنة بالتخصيص قبل تصديقها من السلطة بصورة مهائية عندما يشت لها وجوب اجراء هذا التعديل .

ب _ يجوز لأي متصرف تزيد او لا تزيد أراضيه على الحد الأدنى المعين في هذا القانون ان يطلب من السلطة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تبليغه اشعاراً بذلك اراضي في المشروع الى الحد الـذي أجازته الفقرتان (ب) ، (جـ) من المادة (٨) من هذا القَّـانُونَ وللجنة انتقاء المزارعين ان تدقق في الطلبـات وإن تساعد الطـالب على انتقاء الوحدة الزراعية حسب المساحة المحددة له واذا لم يتم الاختيار خلال المدة المذكورة فيجوز للسلطة ان تخصص له الوحدة الملائمة او ان تستولي على أراضيه وفقاً لأحكام المادة (٩) من هذا القانون . يعتبر كل انتقاء يقع بالاستناد

ج _ اذا ثبت للسلطة ان أحد المتصرفين أفرغ لاسم زوجته وأولاده الذين لا تنطبق عليهـم أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من هذا القانون قبل مضي سنة واحدة من تاريخ العمـل به فللسلطـة ان تعتبر الزوجة والأولاد هم أفراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الأراضي التي ينصرفون المسموحيه في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة وأحدةتنطبق عليهم الفقرة ٥ من المادة ٢

عموم الأفراد الذين اتصلت اليهم ارض تقع ضمن منطقة المشروع عن طريق الإرث ولا تزال بتصرفهم مشاعة يعتبرون عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم أحكام الفقرة (٥) المسموح به في هذا القانون كما لو كانت الأراضي لا تزال مسجلـة باسم المورث .

د ـ تحسم قيمة الوحدة الزراعية التي اختارها الطالب من قيمة اراضيه الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لأحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون .

اذا زادت قيمة الوحدة الزراعية التي اختارها الطالب عن قيمة اراضيه الرأسمالية فعليه ان يدفع الى السلطة مبلغ الزيادة إما دفعة واحدة او على عشرة أدّ ماط سنوية متساوية مع أ قائدة ٤ بالمئة سنوياً على الرصيد غير المدفوع .

هـ ـ على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة اراضيه الرأسمالية بعد تنزيل قيمــة الوحدة المخصصة له إما دفعة واحدة او على عشرة أقساط سنوية متساوية مع فائدة (٤ بالمئة) سنوياً على الرصيد غير المدفوع . ويجوز لهذا المتصرف ان يطلب من السلطة تخصيص ارض المنصوص عنها في الفقرة (ي) من المادة (٩) من هذا القانون .

و ــ على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الأراضي القابلـة الري ضمن منطقة المشروع على ان تتم الأولوية في الاختيار على الوجه الآتي : -

في الدرجــةالأولى: الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم بالذات ضمن منطقــة

في الدرجة الثنانيــة : الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهـــم عن طريق التأجير او المزارعة ضمن منطقة المشروع .

في الدرجة الثالثــة : الى المزارعين الممتهنين الذين يقيمون في منطقة المشروع .

في الدرجة الرابعة : الى المزارعين المتهنين من سكان القضاء .

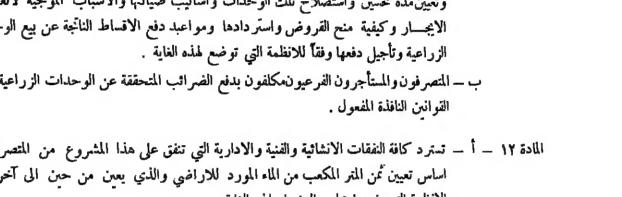
في الدرجة الحامسة : الى المزارعين الممتهنين من سكان الأقضية الأخرى .

وعلى لجنة انتقاء المزارعين عند النظر في الأولوية للدرجات الثالثة والرابعة والحامسة ان تستبعد اسم كل من يثبت لها انه يتصرف باراض خارج منطقة المشروع تكفي لإدارة معيشته . ز _ للسلطة ان توجر الوحـــدات المسجلة باسمها او الوحدات المستأجرة لاسمها الى المستأجر

الفرعي لمدة (٣٣) سنة قابلـة للتجديد ولما حق فسخ عقد الايجــــار اذا ظهر لها ان المستأجــر الفرعي لم يقم باستغلال الوحدة الموجرة البه على الوجه المرضي .

ح _ رغماً عما بخالف ذلك في أي قانون او نظام آخر لا يجوز تنظيم عقود ايجــــار الوحــــدات والزراعية ضمن منطقة المشروع او تصديقها إلا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلافاً لذلك

- المادة ١١ ــ أ ــ للسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية تأجير الوحدات الزراعية وبيعهـا الى المستأجر الفرعي وتعيين مدة تحسين واستصلاح تلك الوحدات وأساليب صيانتها والأسباب الموجية لالغاء عقود
- ب ـــ المتصرفون والمستأجرون الفرعيونمكلفون بدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب
- المادة ١٢ ــ أ ــ تسترد كافة النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على هذا المشروع من المتصرفين على اساس تعيين تمن المتر المكعب من الماء المورد للاراضي والذي يعين من حين الى آخر بحسب الانظمة التي يضعها مجلس الوزراء لهذه الغاية .
- ب ــ تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة المشروع والنفقات الإدارية والفنيـــة السنوية وتسترد من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين بنسبة عدد دونمات وحداتهم الزراعية بحسب الأنظمة الي يضعهما مجلس الوزراء لهذه الغماية .
- ج ـــ للسلطة ان تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة التربة في منطقــة المشروع وخارجها على ان تسترد نفقات هذه الدراسات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، ولها حق اعادة تصنيف الأراضي اذا رغب المزارعون في ذلك واتضح للسلطة ان ذلك ضروري .
- المادة ١٣ ــ على السلطة بالتعاون مع الوزارات والدوائر ذات الاختصاص كل ضمن حدود امكانياته ومسوُّولياته واختصاصاته توجيه ومساعدة المزارعين ضمن منطقة المشروع في كافة الأمور الفنية والاقتصادية والمالية والصحية وللسلطة ان تقوم بهذه الأعمال مباشرة ضمن حدّود امكانياتها اذا تعذر ذلك على الوزارات والدواثر ذات الاختصاص بما في ذلك القروض الزراعية وانشاء الجمعيـات التعاونيـــة وقضايا التسويق والارشاد الزراعي وحفظ التّربة وما الى ذلك من أعمـال مما له علاقة بالتنمية الزراعبة
- المادة ١٤ ــ للسلطة بموافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الى روساء وأعضاء اللجـــان المنصوص عنها في هذا القانون مراعية في ذلك الجهود التي يبذلونها والأعمـال التي ينجزونها .
- المادة ١٥ ــ للسلطـة كافة الصلاحيات والواجبات والأعمـال الواردة في قانون مراقبة المياه رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الصلاحيات والواجبات والأعمال مع أحكام هذا
 - المادة ١٦ ــ على السلطـة ان تقدم الى مجلس الوزراء في سهاية كل سنة مالية ما يلي : ـــ
 - موازنة المصروفات المقدر انفاقها على مشروع قناة الغور الشرقية لتصديقها .
 - ب ــ تقريراً عن أعمـال السلطـة يتضمن بصورة خاصة مدى تقدم العمل ونفقاته .
- ج ـ تقريراً بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة بواسطة ديوان المحاسبة او هيشة من فاحصي الحسابات القانونيين يوافق مجلس الوزراء على تعييبها لهذه الغاية .
- المادة ١٧ تنظم السلطة موازنة واردائها ونفقاتهاالعادية وغير العادية سنؤيآ وتعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين من بداية كل سنة مالية .



أمحشين بطلسلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الرفاعي	وزير الداخلية فلاح المدادحة	وزير الدفاع احمد الطراونة	وزير الصحة جميل التوتونجي
وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزيرالتربيةوالتعليمبالوكالة رياض المفلح	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية سمعان داود	وزير العدلية	وزير الزراعة عاكف الفايز
وزير الاشغال العامة سليم البخيت	وزیر الواصلات سامی جوده	وزير الشؤون الاجتماعية راشد النمر	وزير الانشاء والتعمير عبد الله الفياض

المادة ١٨ – لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع الأنظمـة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

أحكام هـذا القــانون .

المادة ٢٠ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

. 1909-4-19

المادة ١٩ ــ لا تسري أحكام أي قانون او أي تشريع آخر على منطقة المشروع اذا تعارضت تلك الأحكام مع





عمان : الثلاثاء الرمضان سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ١٠ آذار سنة ١٩٥٩م. ولحق رقم (١) للعدد ١٤١٤ الصادر بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٧٨ هـ المرافق ١ آذار سنة ١٩٥٩ م. من الجريدة الرسمية

•	
لس الأمة	دعوة مجا
	الاوسمة
ن	الموظفونا
الأردنية ·	الحنسية
رك	الاستملا
ظام دور السينما	تعلية. ن
·	
الما الما الما الما الما الما الما الما	الاطباء
ع رقم (٣) لسنة ١٩٥٩ صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩	أمر دفا
ع رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩	أمر دفا
ع صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني	أمر دقا
صادرة بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨	
نات	الأعلاز
ت ومذكرات دعاوى وجلب	قرارات
م خوالًا	تصرحا

مطبعة الجيشالعربيالازدني

دورة مجلس الآمة

عى الحديث الله كالمرو المينة اللادونية المائمية

بمقتفى الفقرة الاولى لاإدة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : ــــ

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الأول من شهر اذارسنة ١٩٥٩ من اجلاقرار الامور المعينة فيما يلي : ـــ

الأوانين المؤفئة

١ ــ قانون موقت بتعديل قانون الطيران المدني رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ ــ قانون موقت بتعديل قانون الاسلحة النارية وألذخائر رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ .

٣ ــ قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٥٩/٥٥ رقم (١٣) لسنة ١٩٥٩ .

٤ ــ قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ .

١ – مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٥٩ .

٢ ــ مشروع قانون السياحة المعدل .

٣ ــ مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول الممنوح للسيد جورج ازميري .

٤ ــ مشروع قانون ميناء العقبة .

ه ــ مشروع قانون الآثار القديمة المعدل .

٦ ــ مشروع قانون امتياز الكهرباء لمنطقة الزرقاء ـــ الرصيفة . 1909/4/40

أنحنسين بطيال

رثيس الوزراء وزير الداخلية

سمير الرفاعي

فلاح المدادحه

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على السيد حسن الكايد النائب العام بوسام الاستقلال من الدجة الثانية ، وعلى السيد عبدالرحمن غوشه مدعي عام عمان بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الرابعة .

المفطفون

- أ _ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-
- ١ تعيين السيد عبد المعطي عبد القادر مرقه في وظيفة معلم في ادنى مربوط الدرجـــة الخامسة من تاريخ
 - ٢ _ قبول استقالة المعلم السيد مصطفى سليمان سلمان من الخدمة اعتباراً من ١٠ |٢ |١٩٥٩.
- ب... قرر مجلس الوزراء في جُلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ /٢ ١٩٥٩ ــ بالاستناد الى المادة التاسعة من قانون التقاعد لسنة ١٩٤١ ــ الموافقة على احالة كل من السيد عبد الكريم الهنداوي كاتب محكمة استثناف عمان والسيد عبد الفتاح الصالح كاتب محكمة بداية عمان على التقاعد اعتباراً من ١ ١٩٥٩ ١ .
 - جــ وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :–
 - ١ ترفيع الممرض السيد عبد الرزاق المدادحة الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١١/١٠/١٠ .
 - ٢ ترفيع الممرضة الآنسة الين مالكي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٤ [٢ | ١٩٥٩ .
 - ٣ _ ترفيع الممرضة الآنسة ناديا اديب جريس خوري الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٤ |٢ |١٩٥٩ .
 - د _ وافق سماحة وزير العدلية على ما يلي :_
- تعيين السادة : توفيق نعمه عماري ، مظهر عبد الله مهيــــار ، تيسير محمد الديري ، حسن عزت الدجاني ، فهد عبد الكريم ابو العثم وعيد حسن الزعبي كتابــــاً في وزارة العــــدليــة باعلى مربوط الدرجـــة التاسعة من
 - ه وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي : –
 - ١ ـــ تعيين السيد فكري عفيف عبد المادي في وظيفة مأمور برق وبريد وهاتف من الدرجة السابعة .
 - ٢ ــ تعيين السيد ضامن خليل هلسا في وظيفة محاسب لسلطة ميناء العتمبة من الدرجة التاسعة .
 - ٣ ــ الاستغناء عن خدمة السيد يعقوب الصرصور الموظف في وزارة الطيران المدني .
 - و ــ وافق معالي وزير التربية والتعليم بالوكالة على ما يلي :-
 - ١ تعيين السيد محمد احمد أبو غربية معلماً من الدرجة السابعة .
- ٢ ــ تعيين السادة : محمد عبد الحيمحمد طه ، عبد الرحيم محمد احمد جاد الله ومصطفى موسى سليان معلمين من الدرجة العاشرة .
 - ٣ ــ قبول استقالة المعلمة الآنسة سكينه يوسف العبد من تاريخ ١ /٣/١٥٩ .
 - ٤ -- قبول استقالة المعلمة الآنسة فتوى المفي من تاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ .
- انهاء مدة تجربة كل من المعلمين التالية اسماؤهم والاستغناء عن خدماتهم بموجب الفقرة (ب) من المادة ١٢٤ من نظام الموظَّفين اعتباراً من تاريخ ١ [٣|١٩٥٩ .

السيد احسان حنا مسعد الطوال

السيد جورج عيسى سمعان السرياني

و حليل ابراهيم مسلماني و عبد الجبار محمود صلاح

و عبد المجيد عبد السلام المحتسب

عمد عوض عبد الله شتات

ينعي معالي وزير الداخلية عضو مجلس بالدية اربد السيد خلف التل المتوفى بتاريخ ١١/١ /١٩٥٩ .

صدرت الارادة الماكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٢٣) تاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ المتضمن منحكل من السيدين اسعد اليــــاس طجو واسحق سعيد عوض الجنسية الأردنية بمقتضى المادة الخامسة من القــــانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ باعتبارهما مغتربين من اصل فلسطيني .

الاستملاك

صــــدرت الارادة الماكية [السامية بالموافقـــة على قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٤ تاريخ ٢/١٨ ١٩٥٩

 ١ ــ اعتبار استملاك كامل القطعة رقم (٣٨) من حوض الميناء الشهالي رقم ∨ من اراضي مدينة العقبة البالغة مساحتها (١٦) دونما و (٤٣٨) متراً مربعاً والبناء المقام عليها وبئر الماء الموجودة فيها استمّلاكاً مطلقاً لغايات عسكرية وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٢ ــ اعتبار استملاك ما مساحته (١٨٩) متراً مربعاً من قطعة ارض السيدة وداد صالح الفاخوري وفق الاعــــلان المنشور في الملحق رقم (١) للعدد إلى (١٤١٠) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً بغية دمج موقعها في سعة الشارع

تطبيق نظام دور السينما

قرو بجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢/ ١٩٥٩ ــ بالاستناد الى المادة (١١) من نظام رسوم دور السينا رقم (١) لسنة ١٩٥٦ ــ الموافقة على تصنيف دار (سينا سهيل) التي احدثت مجدداً في مادبا بالدرجة الرابعة ٦

الاطياء

صرحت وزارة الصحـــة للدكتور عمد عطا فايز ادهم سختيان الاردني التابعية بتعاطى مهنة العاب في المملكة لاردنية الماشمية على أن يعمل في وزارة الصحة م

أمر دفاع رقم (٣) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة ٢ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

عملا بالفقرة ب من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ آمر بالاستيلاء على الغرفة التي تقـــع بالقرب من عمارة تيجارت في نابلس والمؤجرة بالوقت الحاضر الى السيسد معروف المصري لاستعالما اللاغرانس العسكرية . واعتبار هذا الامر ساري المفرول اعتباراً من التاريخ الذي وضعت سرية النقليات الاولى يدها فيـــه على تلك الغرفة واشغلتها .

1909/1/1

رئيس الوزراء سمير الرفاعي

أمر دفاع رقم (٤) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ آمر بما يلي :-

١ – يترتب على كل شركة من شركات توزيع المحروقات (البنزين ، الغاز ، السولار) التي تعمل في المملكة ان تنشيء خارج حدود المناطق البلدية مستودعا احتياطيا بصورة دائمية للمحروقات على ان لا يقـــل استيعـــاب المستودع عن خمساية طن من هذه المواد بالنسبة لكل شركة وذلك خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تـــــار يخ

٢ – كل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات النصوص عليها في المادة (٤) من قانون الــــدفاع . بالاضافة الى منع الشركةالمخالفة من تعاطي العمل في الاردن

٣ – يتولى معالي وزير الداخلية لمثَّابعة تَنْفَيْلاً هَذَا الالْهِرْ- ضَمَنَ المَدَةُ الْلَمِنَّةُ قيه .

1909/19/19

رئيس الوزراء سمير الرفاعي

 $s(D_{ij}, M_{ij}, derival)$ $G_{p,q}(A_{p,q}^{p,q})$

امر دفاع

صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني

استناداً الى الصلاحيات المحولة الى بموجب المادة ١٢ من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، وبموجب المادة الخامسة منه اقرر رفع الحظر المفروض عن تصدير زيت الزيتون اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق ١٩٥٩/٢/٢٥ ولغاية ١٩٥٩/٤/٣٠ ، دون الحصول على اذون تصدير من وزارة الاقتصاد الوطني .

وزير الاقتصاد الوطني سمعان داود

⋄⊕′ **⋄⊜**‹

مر

مادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

عملا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ اقرر منع دخول وتداول جريدة «العلم العربي «التي تصدر في الارجنتين ، في المملكة الاردنية الهاشمية ، وارجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك . مراقب المطبوعات العام

منيب الماضي

أمر

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

عملا بالصلاحيات المخوله الى بمقتضى نظام الدفساع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ اقرر منع دخول وتداول كتاب و في بيتنا رجل a تأليف احسان عبد القدوس ، في المملكة الاردنية الهاشمية ؛ وارجو من السلطات المختصة تنفيذذلك. مراةب المطبوعات العام

منيب الماضي

○○◆○○◆

امر

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

مراتب المطبوعات للعام مئيب الماضي



C(WW)

عملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن انني بعد مرور خمسة عشر بوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميسة سأطلب الى مجلس الوزراء العالي اصدار قرار بان استملاك بوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في ادناه من القطع والاحواض المبينة ازاءها من اراضي ماركه وعطل الرصيفة مساحات الاراضي المبينة مقاديرها في ادناه من القطع والاحواض المبينة ازاءها من اراضي ماركه وعلل الرصيفة المساحات الاراضي المبينة مقادير استقامة طريق عمان – الرصيفة هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانسون استملاك المذكور .

الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بالاستناد للبند (أ) من الفقرة الاولى من المادة (٤) من قانون الاستملاك المذكور .

مدير الدراطني ومسد

ِ ائدة لقانوني	المساحة الز ن الربع ا	ی	المساحة المنو استملاكها		مساحة ا العموم	رقم		
دونم	ز مربع	دونم م	ىتر مر بىسى	دونم م		القطعة	رقم واسم الحوض	القرية ز
		1	• 17	۳۲	740	٧٨	١ _ حنو الكسار	
		-	442	31	۱۳۰	۸٩	۱ ــ حدو ۱۰۰۰	ماركسه
			MIL	17	rov	91		
		_	414	۲	3 . 1	144		
		-	9.4	٣	የ ለ∨	141		
		1	707	۸۲	4.4	180		
		_	٥٢٧	17	+84	187		
		_	101	٣	۷٦٥	101		
		_	1	4	444	170		
		_	777	7	101	174		
		_	777	a	171	۱۸۰		
		•	7.4	٤٩	VIY	141		
_	١٨٤	٣	777	You	You	۲	۲ _ الونانات	
	716	۱ ٤	117	10	041	٣		
		١	417	37	407	٤		
_	707	,	٥٥٧	10	447	•		
	, - ,	,	A+A	۲	4.4	941		
		,	707	44	٨٨٨	٩٢٢		
		Y	YYE	14	183	44	١ _ النقب	عمل ال مسفة
		10	437	11	117	1.0	Ţ ·	سن الرحيية
		e	£01	40 8 A	7.7	1.7		
		١	470	140	ሽ• ለ	۴	۲ _ الحُزْن	
		_	• 4 V	۳1.	14.	a		
		٣	1 / /	48	104	7		
111	14.6		117	77	\$ V / *	Y		
• • •	48,	۳۰	ATY	الجمرع		-	•	

.

عملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ساطلب الى مجلس الوزراء العالي اصدار قرار بان استملاك كامل القطع ذوات الارقام (٣٠١ و ٣٠٠ و ٣٣٠ و ٣٤١) من حوض بلد ماركه الشمالية رقم (٥) من اراضي قرية ماركه استملاكا مطلقا بقصد ضمها الى معسكر سلاح الجو الملكي الاردبي هو مشروع للمنفعة العامسة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

اعلان

عن مدير الاراضي والمساجة محمد الخشهان

⋄⇔• ∘⇔

تعلن اللجنة الاوائية للتنظيم والابنية في عمان بانها قسد قررت ايداع المحطط التعديلي رقم ع إب7٠٤٢ تاريخ الله المحال المنظم قرب منزل السيد احمد صدقي الجندي بجبل الجوفه لدى مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في عمان حيث يمكن لذوني العلاقة الاطلاع عليه في مكتب اللجنة المشار اليها وتقديم الاعتراض خلال مدة اسبوعين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية تحريراً.

1901/1-17.

محافظ العاصمة بالوكالة صلاح السحيات رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

⋄⇔⋄⇔

اعلن بمقتضى احكام البند ١٠ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمه بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعسلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك ما مساحته (١٥٠/ ٩٧٤) متراً مربعاً من قطعة الارض رقم ٢٥٦ من حوض ٢٧ المدينة من حي جبل الويده رقم (١) العائدة للسيد عيسى العقله الى ديه ، بغية دمجها في سعة الشارع العام كما هي مبينة على المخطط رقم الويده رقم (١) العائدة للسيد عيسى العقله الى العنى المقصود في قانون الاستملاك الأنتف الذكر .

امين العاصمة (ضيف انله الحمود)

اعلن بمقتضى احكام البند و إ و من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان على تقديم طلب إلى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك قطعة الارض رقم ٢١٤ من حوض ٢ الونانات الكائنة على الطريق العام في موقع ماركا والعائدة للنبيد مجمود احمد الروسان كما هي مبينة على الخطط وقم ٢٠٤٧ من الريانات الكائنة على العربية المناز البه مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المشار البه .

	:-	401	36	1,404///41	
امين العاصمة	• • •	9.75		gradian MA Maria A A A A A A A A A A A A A A A A A A A	The sale of the sale of the sale of
. (ضيف الله الحمود)				VIA 76	4.34

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند 1 من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريح نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك الاراضي المبينة مساحاتها وارقامها واسماء اصحابها تالياً ، بغية دمجها في سعة الشارع العام المعروف باعتبار استملاك الاراضي المبينة في المخطات ذات الارقام ١٣٦٩/١٥ تاريخ ٢٨/٧/١٥٩ و ١٣٩٢ ١٥ و ١٣٩٤ ١٥ بشارع وادي الحدادة كما هي مبينة في المخطات ذات الارقام ١٣٦٩/١٥ تاريخ ٢٨/٧/١٥٩ و ١٣٩٢ ١٥ الذكر .

اسم صساحب الأرض	اللوحة	رقسم		زقم	المطلوب استملاكهـــا		
	إناوحه		الحسوة	ا القطعة	بساء		ٔ رض
عاقلة بنت احمد عجاج العرموطي					متر مربع	س	متر مربع
عاقله بنت الحمد علبه عمراوسي صالحة بنت السحق حميد و شركامها	31	للناريسي	۽ الطهطور ا	٤٩	47	•	720
	31	19	3	117			1177
خيرية بنت اسحق حميد	3 /	10		179			٦٣٥
ا به به الد المام المام الم	3.1	0	39	14.			۲۸۵
صالحة بنت اسحق حميه	31			121			113
» « « » عيسى اسحق سالم الساحوري	31		•	144			077
عیسی استخل سام مساطروپ دولتخان بنت اسحق حمید	1 8	•	b	144			3 P T
دو ريحان بنت المصوبي عليه انيسه بنت محمو د السروجي و شريكها	31		•	371			٤٠٩
الیسه بست مسمود باشا حسین کریشان قاسم محمود باشا حسین کریشان	31	A		144			121
ماري ابراهيم تادرس	18	1	30	177			979
صالحه بنت اسحقحميد واخواتها	١٤	n	10	۲۰۳			137
خزينة المملكة الاردنية الهاشمية	31		п	۳۲۹			279
	31	¥)ii	140			17.7
16 14 14 16 16 17	18	l)	•	377			YV
и в п	31	•	•	178			44
علي الصالح الخضير	31		A	171			٤٧
ابراهيم خليل عبد الستار	31		D	117	17		77 /
ابراهيم صوقار خورها وشركاه	18	*	1	W//			0 2
عارف اسماعيل الحاج حسين كسواني وشركاء	31		1	414			17
سعيد خليل سعيد الشلبي وشريكيه	18	3	•	٥۴			٤١٠
عبد الرزاق الحسين الصبيحي	18	•		77			127
لطيفه قريز الحاج حسين	18		*	V *		_	٨٤
عبدالله اساعيل حسين كسواني وشريكه	18	n	•	٧ŧ			144
محمد فربز الحاج حسين وشريكه	18	B	D	٨٨			197
خز منة المملكة الأردنية الهاسمية		الناط ط الناط ط	.CJI o FF	٨٥			197
مبحت محمد الحمصي	17	اور. -	الميا	۴			1.1
لمبيبة يوسف حجيج وشركاتها	77		1	14			414
A 3 4 9	17			Y4			377
" نقولا كورنيلي بنروبولو وشريكه	17	B		144			114.4
انطون عايد الغطاس النبر وأولاده	17			144			14
كبخان اسحق الخطبب وشركائها	17	;		141			40
•	- -	•	3	የ ሞለ			root

Spilling 1.

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند «١» من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعـــلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك :

س سرمربع

٠٠ قطعة الارض رقم ٢٦٠ العائدة للسادة شاهر يوسف ابى شحوت وشريكه .

• • ٢١١ قطعة الارض رقم ٦٢ العائدة للسيد لطفي عودة الشليف .

بغية دمج موقع تينك المساحتين من قطعتي الاراضي المبحوث عنها في سعة الشارع العــــام الممتد من مدرسة البنــــات حتى منزل آل الغصين في حي الضباط من محطـــة عمان كما هما مبينتان على المحطط رقم ١٥/١٤٠٥ تاريخ البنـــات مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المشار اليه .

امين العاصمة (ضيف الله الحمود)

مدير الحراج

يعقسوب السلطسي

♦⊕० ♦⊖०

اعلان

حظر رعي الماعز في قسم من اراضي بلدة السلط

صادر بموجب المسادة (٧) من قانون حظر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلــــة يموجب القـــــانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ المنشور بالعدد ١٢٢٥ من الجريدة الرسمية .

١ -- بناء على موافقة مخاتبر وهيئة اختيارية بلدة السلط على تطبيق حظر رعي الماعز في قسم من اراضي بلدتهم وبالاستناد الى المادة (٧) المعدلة من القانون المذكور . فانني اعلن ان الاراضي المبينة حدودها في ادناه قلم اصبح رعي الماعز فيها محظوراً وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢ – وفقاً لاحكَّام المادة (٩) من القانون المذكور :

يعتبر رعي الماعز في اية ناحية من الاراضي المحظورة غير مشروع بعد مضي ستة اشهر على نشر اعــــلان الحظر هذا في الجريدة الرسمية .

٣ – وفقاً لاحكام المادة (١١) من القانون المذكور :

٤ - حدود الأراضي المحظورة :

جميع قطع الاراضي التي تدخل ضمن الاحواض التاليــــة : اسم الحوض رقم الحوض

غروس الزعري (٤)

الخسرزة (۸۱)

تطبيق قانون تنظيم الملان والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ منطقة تنظيم مدينة طولكرم

يعلن للعموم وفقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ٩٥٥، ان نسخة من المشروع المعروف (بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ٦/بط/٥٨ – حوض رقم ٨٢٠٣، ٨٢٠٥) • ـــع الخارطة المتعلقة به قد او دعت في مكتب لجنة الابنية و تنظيم المدن المحلية في بلدية طولكرم .

ويباح الاطلاع على المشروع مع الخارطة المتعلقة به بلا رسم ويحق لذوي الشأن في الأراضي والأبنية والاملاك المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ، او باية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ، او باية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للمنه المشمولة بهذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

رئيس لجنة تنظيم المـــدن والبناء اللواثية بنابلس (صلاح السحيات)

000000

منطقة تنظيم مدينة طوباس

يعلن للعموم وفق احكام الفقرة (١) من المادة «١٤» من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١/٥٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لمدينة طوباس مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن في طوباس . يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بــــلا رسم و بموجب الفقرة (١) من

. مده و ١٥ ، من العالون المد دور . يجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والأبنية والامسلاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام باية صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خسلال

مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية . رئيس لجنة تنظيم المدن المحلية الحاج سعد محمد جابر

○ ○ ○ ○ ○ ○

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة (o) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في اراضي قرية اجنسنيا التابعة قضاء نابلس ما عــــدا منطقة الابنية

التابعة لهـــا . ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .

عنمديرالاراضي والمساحة محمد خشمان Spill Colin

اعلان تسويه

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٧

١ – يملن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر آذار سنة ١٩٥٩ . الوصف . عموم اراضي قريةً اجنسنيا التابعة قضاء نابلس .

٢ – على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حـــق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا أدعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية .

ارض سواء كان ذلك الحق معتر فا به او منازعاً فيها .

عنمدير الاراضي والمساحة محمد خشمال

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

★ تعلن شركة الطيران الاردنية الدولية المسجلة في وزارة العدلية تحت رقم ١٣٦٣ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) من العدد رقم ١١٨٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٣ والملحق رقم (٢) من العدد رقم ١٢٤٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٤/١ (١٩٥٥ والملحق رقم (١) من العدد رقم ١٤١٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٠ |١/ ١٩٥٩ بأن السيد وحيد المصرى احســد الشركاء في الشركة المذكورة الذي يملك مايني حصة من اصل خمساية الف حصة قد نقل حصصه المنوه عنها الى اسم السيد محي الدين عبد الرحمن طهبوب الاردني الجنسية ويبقى حق التوقيع عن الشركة للسيد مصطفى الوادي مُنفرداً .

¥ لقد سجلت في وزارة العدلية في مدا اليوم ٢٢ /٢ /١٩٥٩ الشركة المبينة تفاصيلها ادناه .

اسم الشركة اسماء الشركاء شركة بجيب عوده حداد وأولاده عمان نجيب عوده حداد وحلم نجيب حداد ومنير نجيب حداد مركز الشركة رأسمال الشركة سبعة آلاف دينار اردني

مدة الشركة

المفوض بتولي شؤون الشركة والتوقيع عبها نجيب عوده حداد غايات الشركة تعاطي تجارة الاقمشة بجميع انواعها والالبسة وبضاعة النوفوتيك والتجارة العامة والتعهدات . البيسع بالحملة والمفرق ، وتعاطى

استيراد هذه البضاعة . ابتداء من ١٩٥١ /٩/١ ولاجل غير مسمى .

مركز الشركة اعمال الشركة

رأسمال الشركة المدفوع حق التوقيع عن الشركة وتمثيلها تاريخ ابتداء الشركة ومدتها

اسم الشركة

اسمأء الشركاء

اعلان

شركة فتح الله عبد الستار واولاده

للسيارات والكاوتشوك على انواعه

الله عبد الستار ، احمد فتح الله عبد الستار .

عمان ويجوز فنح فروع لها في المدن الاردنية .

(۱۰٬۰۰۰) دينار عشرة آلاف دينار فقط .

اعتباراً من ١ |٤ |١٩٥٩ ولمدة غير محدودة

فتح الله عبد الستار لوحده او من بنيبه عنه خطياً

فتح الله عبد الستار ، محمد مهجت فتح الله عبد الستار ، خالد فتح

استيراد وتصدير وبيسع قطع غيار للسيارات وقبول الوكالات

 تعلن شركة محمود ابو الذهب واولاده المسجلة في وزارة العدلية والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١٣٩٠) من الحريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٦ انها قد اجرت التعديلات التالية في نظامها الداخلي اعتباراً من اول كانون ثاني ١٩٥٩ وهي : –

١ – انسحاب كل من نجاح ونجاة واحسان ومحمد اولاد محمود ابو الذهب ونعيم وشفا وهدى وماجده اولاد محمود ابو الذهب الوصي عنهم والدتهم فاطمه النحلاوي وذلك بعد ان استوفوا كامل حقوقهم فها . ٢ ــ اصبحت الشركة ملكاً لكل من السادة سليم ورفيق وموفق اولاد محمود ابو الذهب والى فأطمه محمد النحلاوي

٣ – حق التوقيع عن الشركة بجميع اعمالها المالية والادارية منوط بالسيد سليم محمود ابو الذهب وبصفته وكيلا عاماً بموجب الوكالة رقم (٧٤٥٧) تاريخ ٢١/٥/١٩٥٨ .

الشرق العربي للسيارات المحدودة ، حسب البيان ألثَّالي : –

شركة الشرق العربي للسيارات المحدودة ١ _ شركة شـكري ديب واولاده المحدردة . ويمثلهــــا السيد اسم الشركة اسمأء الشركاء ٧ _ ابر اهيم ومحمد يوسف الطاهر ، وجميعهم اردنيون مركز الشركة ه خمسرن إلف دينار رأسمال الشركة تجارة السيارات ، وقطعها ، والعطاءاتو التعهدات ، المتعلقة بها ووكالاتهاالسيدجورج ديبو السيدانابر اهيماو محمد يوسف الطاهر غاياتها والمراجف

المفوضون بالادارة والتوقيع عنالشركة هجتمعين خمس سنوات

مدة الشركة 🐰 🗓

قسرار

صادر من محكمة صلح جنين

المشتكي : النائب العام ــ عن دائرة السير في جنين . المتهم : محمد صالح عبدالرحيم عبدالكريم من الخليل والان مجهول الاقامة .

التهمة: ١ – عجزه عن ابراز رخصة.

٢ ــ نقله خمسة ركاب زياده .

اقرر تغريم المتهم ٥٠٠ فلس والرسوم ١٠٠ فلس او حبسه يومان حكماً غيابياً صدر علنا وتفهم ٢٩ /٧ ١٩٥٨ . القاضي

نسيب طوقان

صادر من محكمة صلح جنين

المشتكي : النائب العام – عن دائرة السير في جنين .

المتهم : موسى صالح عجوه من عمان ــ والان مجهول الاقامة .

التهمة: نقله راكب زيادة .

اقرر تغريم المتهم ٢٠٠ فلس والرسم ١٠٠ فلس او حبسه يومان . حكما غيابياً صدر علنا وتفهم ١٥/٧/٥٥ .

نسيب طوقان

قسرار

صادر من محكمة صلح جنين

المشتكي : النائب العام ــ عن دائرة السير في جنين .

المتهم : سعيد مصطفى ابو روزة من عقبة جبر ــ اريحا ــ والان مجهول الاةامة .

اقرر تغريم المتهم ٤٠٠ فلس والرسم ١٠٠ فلس او حبسه يومان . حكمًا غيابيًا صدر علنا وتفهم ١٠ |٦|١٩٥٨

نسيب طوقان

قسرار

صادر من محكمة صلح عمان

سنداً للمبرزات من م ١ ــ م إه اقرر الحـــكم بالزام المدعى عليه محمد زهير ابراهيم المرشح المرمج رقم ٢٧٦٧ المحهول محل الأقامة لتأدية مبلغ واحد وعشرين ديناراً اردنياً وخمسائة وخمسن فلساً للمدعي النائب العام بالاضافة لوظیفته و تضمین المدعی علیه الرسوم والنفقات و دینارین اردنین اتعاب محاماه لو کیل الخزینة حکماً غیابیاً قابــــلا

للاعراض والاستئناف صدر ١٩٥٩/١/٢٩

قاضي صلح عمان سالم مساعده

 تعلن شركة جورج عرمية وشركاه المسجلة لدى وزارة العدلية والمعلن عنهافي الجريدة الرسمية الملحق رقم (١) للعدد ١٣٥٠ الصادر بتاريخ ٨ تشرين اول سنة١٩٥٧ ، انه انضم الى الشركة السيدسمير فزع واصبحت الأسهم مقسمة بين الشركاء بالنسبة التالية:

(١) جورج عرمية ٤٩٪ (٢) فؤاد شحاده ٤٦٪ (٣) سمير فزع ٥٪ اما رأسمال الشركة فيبقى كما هو وحقالتوقيع يبقى منوطاً بالسيدينجورج عرمية وفؤاد شحاده مجتمعين ومنفردين.

قسرار

صادر من محکــة صلح جنين

المشتكي : النائب العام ــ عن دائرة السير في جنين .

المتهم : عبد ربه فريد عبدالله من نابلس والان مجهول الاقامة .

التهمة : نقله راكب زيادة .

اقرر تغريم المتهم ٤٠٠ فلس والرسم ١٠٠ فلس او حبسه يومان حكما غيابياً صدر علنا وتفهم ١٧ /١٩٨/٩١. القاضي

نسيب طوقان

قـــرار

صادر من محكمة صلح جنين

المشتكى : النائب العام ــ عن دائرة السير في جنين .

المتهم : احمد راشد منصور من جبل الجوفه ـ عمان ـ والان مجهول الاقامة .

التهمة : انتهاء رخصة السواقة .

اقرر تغريم المتهم ٣٠٠ فلس والرسم ١٠٠ فلس او حبسه يومان حكمًا غيابيًا صدر علنا وتفهم ٩/٩/١٩٥٨: القاضي

نسيب البكري

قسراد صادر من محكمة صلح جنين

المشتكي : الناثب العام ــ عن داثرة السير في جنين .

المتهم : احمد محمد نجار من العقبة والان مجهول الاقامة .

التهمة : ١ ــ نقله سبعة ركاب زيادة .

اڤرَرَ تغريم المتهم ، • ٥ فلس والرسم • ١ فلس او الحبسه يومان ، حكماً غيابياً صدر علنا وتفهم ١٩٥٨/٨/٢٩ •

ئسيب طوقان

Spinite 136

قــرار صادر من محکمة صلح نابلس

المشتكي : الحق العام (دائرة الصحة)

المشتكى عليه : عَمَانَ صالح عبد الله من طوباس ومجهول الاقامة .

استنادا للضبط ابر از م 1 الغير مناقض اقرر تجريم المتهم بالنهمة المسنده اليه وهي ادارة فرن بدون ان يكون لديه رخصة واحكم عليه بغرامة قدرها ستماية فاس والرسوم ماية فلس وعلى العلم تبليغه صورة الحكم في الجريدة الرسميه ، قرارا غيابيا قابلا للاعتراض والاستثناف . صدر وتلي علنا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم .

1909/11/44

قاضى صلح نابلس مصطنى الدباغ

مذکرة دعوی محکمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : المقدم المرمج شاهر يوسف مجهول الاقامة . يقتضي حضورك نحكمة حقوق صلح عمان يومالسبتالواقع في ١٩٥٩/٢/٢٥ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته . فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوى صادرة من محكمة حقوق بداية نابلس

الى المدعى عليهم : عقيل رأفت فياض عبد الهادي ، باسم نظمي توفيق عبد الهادي ، عزمي نظمي توفيق عبد الهادي، عائده عبد الهادي ، فايز احمد قاسم عبد الهادي ، سميره يوسف حسن عبد الهادي ، خوله نظمي توفيق عبد الهادي ، عائده نظمي توفيق عبد الهادي ، جنان نادر عبد الكريم عبد الهادي ، سهام عزت عارف عبد الهادي . من نابلس ومجهو لي مكان الاقارية

يقتضي حضوركم لمحكمة حقوق بداية نابلس يوم الاثنين الواقع ١٩٥٩/٣ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام في القدس لتعيين مقدار التعويض الواجب دفعه عن الارض المستملكة . فاذا لم تحضروا ولم ترسلوا وكيلا عنكم تجري محاكمتكم غيابياً .

◇

مذكرة جلب صادرة من محكمه جزاء صلح نابلس

الى المتهم نهيد شفيق عبده من نابلس والآن مجهول الاقامة . تعين يوم الخميس الواقع في ٢٦ |٣٩ ١٩٥٩ الساعة ٨ صباحاً موعدا لرؤية الدعوى الجزائية (مخالة قانون الصحة العامة) التي أقامها عليك الحق العسام (دائرة الصحة) ، فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة جزاء صلح نابلس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية . .1 :

صادر من محكمة صلح عمان

ثبت من البينات المرزة انشغال ذمة المدعى عليه احسان الحلواني الرئيس الاول المرمج رقم ٤٧٢ والمحجول على الاقامة للمدعي الناثب العام بالاضافة لوظيفته بمبلغ تسعة عشر ديناراً اردنياً وثلاثمائة وتسعين فلساً . لهـذا اقرر الحكم بالزام المدعى عليه لتأدية المبلغ المذكور للمدعي الناثب العام بالاضافة لوظيفته وتضمين المدعى عليه الرسوم والنفقان ودينارين ونصف اتعاب محاماه لوكيل الخزينة حكماً غيابياً قابلا للاعتراض والاستثناف صدر ١٩٥٩/١/٢٩

قاضي صلح عمان أديب هاسه

·

فسراز

صادر من محكمة صلح عمان

ثبت من البينه المبرزة م / ا بهذه القضية انشغال ذمة المدعى عليه الحارس الوطنى المرمج رقم ١٣٤٦ه جمه عبده حسن من عرب الصقر ومجهول الاقامة بالمبلغ المدعى به وقدره دينار ار دني وسياية وخمسة وستين فلساً للمدعى النائب العام بالاضافة لوظيفته . لهذا اقرر الحسكم بالزام المدعى عليه جمعه المذكور لتأدية مبلغ دينار وسياية وخمسة وستين فلساً للمدعي النسائب العام بالاضافة لوظيفته وتضمينه الرسوم والنفقات ونصف دينار اتعساب محاماه لممثل الخزينة حكماً غيابياً قابلا للاعتراض والاستثناف صدر ١٩٥٩/١/٢٩

قاضي صلح عمان أديب هلسه

.. قـــرار

صادر من محكمة صلح عمان

أقرر بالزام المدعى عليه جميل محمد سالم المرشح المرمج رقم ٢٨٣٤ والمحهول محل الاقامــة لتأدية مبلغ سبة وعشرين ديناراً اردنياً واربعائة وستين فلساً للمدعي النائب العام بالاضافــة لوظيفته ثابتاً بالوثائق المرزة التي لم برد عكسها وتضمين المدعى عليه الرسوم والنفقات وثلاثة دنانير اتعاب محاماه لوكيل الخزينة حكماً غيابياً قابلا للاعراض والاستثناف صدر ١٩٥٩/١/٢٩

°

قشراد

صادر من محكمة صلح عمان

الخرر الحسكم بالزام المدعى عليه محمود فارس بمر المرشح المرمج رقم ٢٨٢١ والمحهول محل الاقامة لتأدية مبلغ اربعة واربعين ديناراً اردنياً واربعاية وخمسين فلساً الى المدعي النائب العسام بالاضافة الوظيفته ثابتاً بالوثائق المرزأ التي أم يرد عكسها وتضمينه الرسوم والنفقات وثلاثة دنانير اتعاب محاماه لو كيل المدعى ممشل الخزينة جكماً غاياً قابلاً للاعتراض والاستثناف صدر ٢٩/١/٢٩

展